الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بارك إن – كوك. . . . . (جمهورية كوريا)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-54146 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد عثمان** (السودان): تكلم باسم المجموعة العربية التي تؤيد البيان المدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه يلزم أن تعمل الدول معا للتصدي للآثار المناوئة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأزمة الغذائية، وتغير المناخ التي تتهدد تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد اتخذت المجموعة العربية إجراءات عديدة استجابة لتلك الأزمات، بما في ذلك عن طريق القرارات التي اتخذها اجتماع القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقود في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما أنها تتطلع إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي ينبغي أن يعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بتلك الأهداف، وبخاصة الهدف ٨ بشأن الشراكة الدولية من أجل التنمية.

٢ - وأضاف أن البلدان النامية وأقل البلدان نموا لديها موارد وقدرات محدودة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد الأزمة المالية العالمية من تفاقمها، والتي هي ليست مسؤولة عنها. وكانت هذه الأزمة نتيجة لنظام مالي دولي فات أوانه، وتحكمه قواعد وأنظمة غير منصفة لا تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الجهات المعنية. ولقد اعتمدت مجموعة العشرين مؤخرا توصيات دون مدخل من البلدان النامية التي كان بالمستطاع أن تكون آراؤها مفيدة. وتؤكد المجموعة العربية على أهمية تحسين النظام المالي الدولي، والمراقبة المتعددة الأطراف، وأساليب الإقراض المتبعة في صندوق النقد الدولي، والنظام الدولي للمدفوعات والاحتياطيات، وإصلاح مؤسسات بريتون وودز بغية تعزيز اشتراك البلدان النامية في صنع القرارات. وذكر أن إصلاح نظام الحصص والتصويت ضروري أيضا. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة متابعة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية في إطار المنظمة وغيرها من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة.

٣ - ومضى يقول إنه يلزم على الدول، في ضوء الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، أن تتقيد بتوافق آراء مونتيري، وألا تحسب تخفيف عبء الدين والمساعدة الإنسانية على أنهما جزء من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب على الدول المتقدمة أن تفي بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية تقدم إلى البلدان النامية، ونسبة ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٠. ومن الأهمية الحاسمة أيضا تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا للدول العربية الأقل نموا التي ترتفع فيها مستويات الفقر، وأن يفي بالتزامه بمساعدة البلدان الأفريقية على الاندماج في الاقتصاد العالمي، مع التركيز على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي له أيضا أن يأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل، وأن يلغي ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو يخفضها أو يعيد تشكيلها.

٤ - ويجب تناول تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة وبطريقة متوازنة؛ وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الخاص بها أهم صكين دوليين في هذا الصدد.

٥ - وتأمل المجموعة أن يؤدي الزخم السياسي الذي تولد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة الأخير لتغير المناخ إلى نتائج

إيجابية في مؤتمر كوبنهاغن القادم لتغير المناخ. ويلزم بذل جهود مشتركة لمعالجة التصحر والجفاف اللذين يؤثران على معظم البلدان العربية، ولتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويجب أن تساعد النتيجة النهائية لمؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ على تقييم وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها، مثل تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

٦ - وأشار إلى أنه يلزم معالجة المحنة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. وذكر أنه يجب ألا تسمح الدول لإسرائيل بأن تواصل سياساتها التدميرية التي تقوض التنمية الفلسطينية وأن تتخذ الخطوات الكافية، بما في ذلك عن طريق سحب الدعم الاقتصادي، لحمل إسرائيل على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

٧ - وأضاف أنه ينبغي مواصلة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتيسير انضمام قبول البلدان النامية في عضوية منظمة التجارة العالمية بدون تسييس. وأن الأزمة الغذائية مسألة تثير بالغ القلق وتتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير، بما فيها تقديم الدعم الفوري إلى البلدان المتضررة، والحوار بين مصدري ومستوردي الطاقة والأغذية من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٨ - وينبغي توطيد دعائم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفته مكملا للتعاون فيما بين الشمال والجنوب، وعدم النظر إلى المساعدة المالية المقدمة في هذا الشأن على أنها مساعدة إنمائية رسمية وإنما على أنها جانب من الشراكة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩ - **السيد بارهام** (المملكة المتحدة): قال إن التقدم الأسرع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال حيوي الأهمية، وأكد من جديد التزام حكومته في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق النص في القانون على الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. واستدرك قائلا إن تقديم المزيد من الأموال ليس إلا جزءا من الحل. فما زال يتعين على المانحين زيادة فعالية المساعدة المقدمة وكفاءتها. ولهذا، يعلق وفده أهمية على قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٢ بشأن التناسق على نطاق المنظومة، ويأمل في إحراز تقدم سريع بصفة خاصة في إنشاء كيان موحد للمنظور الجنساني، ويتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن تمويل الإصلاح وإدارته.

١٠ - وذكر، فيما يتعلق بموضوع تغير المناخ، أنه يجب أن تعتمد اللجنة على الإرادة السياسية والرؤية اللتين تم الإعراب عنهما في مؤتمر القمة الأخير لتغير المناخ، وأن تكفل أن يوفر مؤتمر كوبنهاغن القادم لتغير المناخ الأمن للجميع، ولا سيما أشد البلدان فقرا.

١١ - وقال في ختام كلمته أنه بالنظر إلى أن أشد البلدان فقرا هي أكثر البلدان تضررا بالصدمات الاقتصادية والمالية العالمية، فإنه يؤيد بقوة إنشاء نظام الأمم المتحدة العالمي للإنذار بآثار الأزمات ومواطن الضعف للمساعدة على إعداد تحليلات عالية الجودة، ومن ثم كفالة تقديم المعونة على نحو أسرع وأنجع.

١٢ - **السيد بنيتس فيرسون** (كوبا): قال إنه بعد عام من تفجر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، لا تزال التوقعات العالمية مثبطة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية. وعلى الرغم من أن البعض يتكلمون بالفعل عن الانتعاش فإن الأزمة قد تفشت في واقع الحال، بما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة في العالم النامي بصفة خاصة، حيث يرتفع معدل البطالة، ويزداد الفقر، ويتعرض المزيد من الناس للجوع، ويموت العديد من الأطفال نتيجة للفقر المدقع والعوز. ولقد تضررت الدول في الجنوب تضررا شديدا بحدوث انخفاض حاد في الصادرات، وهروب رأس المال،

وفقدان الدخل من الخدمات، واضطرت إلى تحويل جزء كبير من الموارد المخصصة لتنميتها إلى معالجة الآثار الوخيمة لأزمة لا تضطلع بالمسؤولية عنها وجاءت نتيجة للنظام الرأسمالي.

١٣ - واستجابة إلى النداء إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، يجب أن تتخذ اللجنة قرارات تقترح حلولا عاجلة وناجعة لهذه المشاكل. ويلزم على الدول المتقدمة أن تدخل في حوار صريح، دون فرض شروط أو نظم ونماذج لا تتفق والمطامح المشروع للعالم النامي.

١٤ - وينبغي، على الرغم من أهمية مسألتي الزراعة والأمن الغذائي، ألا تستبق مناقشات اللجنة الحكم على المفاوضات التي ستجري في روما في إطار مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي برعاية منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية.

١٥ - ولقد مضت كوبا في إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي على الرغم مما اقترن بالأزمة المالية والاقتصادية من عقبات، وما وقع من كوارث طبيعية، وما تفرضه حكومة الولايات المتحدة على البلد من حصار اقتصادي وتجاري ومالي جائر وإجرامي طيلة ما يزيد على ٥٠ عاما. وستواصل كوبا الإسهام في تنمية بلدان العالم الثالث الأخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - **السيد غوتييريس** (بيرو): ذكر أنه يجب، بالنظر إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية أكدت ترابط البلدان، تعزيز اشتراك البلدان النامية في اتخاذ القرارات. ويجب أن تعتمد الهيئات الدولية المختلفة التي تضطلع بولايات لعلاج الصرح المالي الدولي نهجا متكاملا في تصديها للتحديات الإنمائية، وأن تذهب إلى ما هو أبعد من التنظيم المصرفي والمالي كي تعطي حافزا ونطاقا جديدين للتعددية. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم الأهمية في هذا الشأن. ويجب تنظيم التدفقات المالية على نحو أكثر دقة، وينبغي أن تكون الصكوك المالية بسيطة ومتوائمة وشفافة. ويلزم، بالإضافة إلى الالتزامات الحالية المقدمة من البلدان المتقدمة، توفير موارد مالية جديدة لمساعدة البلدان جميعها على مواجهة الأزمة، ولا سيما البلدان النامية بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي إنشاء آلية لكفالة مراعاة مجموعة العشرين والاجتماعات الأخرى التي تعقدها البلدان ذات الاقتصادات الرئيسية للمواقف والاتفاقات التي يتم التوصل إليها في إطار الأمم المتحدة. ويلزم تأمين استمرار التدفقات المالية، وفتح الأسواق، والقضاء على الحمائية، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، والاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية بغية تشجيع التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي والإنتاج والنمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

١٧ - وأعرب عن قلق وفده إزاء زيادة الإنفاق العسكري الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البلدان على محاربة الفقر والجوع، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن من الأهمية الحاسمة، بناء على ذلك، تعزيز الصلة المباشرة بين نزع السلاح والتنمية.

١٨ - ومضى يقول إن بيرو تعاني معاناة جمة من آثار الاحترار العالمي، وتطالب بتقديم تعهدات ملزمة بالتعاون ونقل التكنولوجيا، وتوفير الأموال لوضع مشاريع تعالج على وجه التخصيص آثار تغير المناخ في أشد البلدان تضررا. وينبغي التوصل في مؤتمر كوبنهاغن القادم لتغير المناخ إلى تعهدات دولية ملزمة تضطلع بها البلدان المسؤولة عن مشكلة تغير المناخ. واعتمدت بيرو عددا من تدابير التخفيف، بما في ذلك عن طريق التوعية، وأهدافا وطنية طوعية، وبرنامجا طموحا لحفظ الغابات لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وأضاف أن وفده يطالب باتخاذ إجراءات عالمية طموحة للتخفيف لمنع حدوث ارتفاع مفرط في درجة الحرارة، وإنشاء آلية مالية لإقامة صندوق عالمي للتخفيف لمساعدة البلدان النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ. وستنطوي

الآلية على فرض ضريبة على إنتاج النفط وتوزيعه وبيعه. وتقترح بيرو أيضا وضع برامج متكاملة للتكيف، وتشجع بنشاط على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

١٩ - وأشار إلى أن الاتجار بالمخدرات لا يحظى بالاهتمام الواجب في المناقشات المتعلقة بالاحترار العالمي. وأن إنتاج الكوكا يتسبب في إزالة الأحراج وتحات التربة على نطاق هام، مما يؤدي إلى أضرار لا سبيل إلى إصلاحها في غابات الأمطار في الأمازون، ويسهم بالتالي في الاحترار العالمي. ولذلك يجب بذل جهود مشتركة لوقف الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، لا عن طريق التشريعات فحسب وإنما أيضا من خلال برامج الوقاية وإعادة التأهيل والتنمية البديلة والمستدامة.

٢٠ - **السيد شين بونام** (جمهورية كوريا): ذكر أنه على الرغم من أن بلده ليس طرفا في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فإنه ملتزم بالتصدي لمسألة تغير المناخ، وذلك مثلا عن طريق تحديد رقم مستهدف لتخفيض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠، واعتماد استراتيجية وطنية لتخفيض نسبة الكربون وحفز النمو الأخضر والاستثمار في ذلك. وأن وفده يقترح إنشاء سجل طوعي لإجراءات التخفيف الوطنية المناسبة التي تتخذها البلدان النامية.

٢١ - ومضى يقول إن حكومته ملتزمة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى ثلاثة أمثالها بحلول عام ٢٠١٥، وأنها قدمت الدعم المالي والدراية الفنية عن طريق مشروع ''قرى الألفية''. وفيما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، تؤيد جمهورية كوريا إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. وأضاف أن بلده سيستضيف اجتماع قمة مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠، ويأمل في الإسهام في تعزيز التعاون والحوار فيما بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمناقشة الاستجابات للأزمة وإعادة تنشيط الأجهزة المالية والاقتصادية الدولية. وأن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء نظام للإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف، والميثاق العالمي لتوفير فرص العمل لمنظمة العمل الدولية الذي من شأنه أن يعزز الشراكة العالمية اللازمة للتصدي للأزمة الاقتصادية. ويؤيد وفده كذلك النظام العالمي المتعدد الأطراف، وتحرير التجارة، ويأمل في اختتام جولة الدوحة في عام ٢٠١٠.

٢٢ - وذكر أن المياه لا تزال أيضا مسألة أساسية. ولقد خصص بلده حوالي خمس ميزانيته للنمو الأخضر بغية تحسين إدارة المياه الداخلية. ويتعين أن تعمل البلدان معا لحل المسائل المتعلقة بالمياه، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الإدارة الأكثر فعالية في هذا الشأن. وأوضح أن وفده يؤيد دراسة الخيارات المتعلقة باتخاذ مبادرة للتعاون في ميدان الإدارة المتخصصة والموحدة للمياه.

٢٣ - **السيد منييز** (الفلبين): قال إن الفلبين تقدر بصفة خاصة، في ضوء الأحداث الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية التي وقعت في بلده وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ عامة، الآليات المنشأة في إطار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بغية تقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها. ويمكن أن تساعد القرارات السياسية التي تتمخض عنها مناقشات اللجنة بشأن التنمية المستدامة والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على منع وتخفيف معاناة العديد من الناس على الصعيد العالمي.

٢٤ - وما فتئت عواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مصدر قلق رئيسي، ويتعين على اللجنة عمل الكثير بشأن موضوع إصلاح النظام المالي الدولي. وعلى الرغم من بذل بعض الجهود لتوسيع نطاق فهم الإجراءات التي اتخذتها مجموعة العشرين، فإن وفودا عديدة ترى أنه ينبغي إجراء

مشاورات قبل اتخاذ أي قرارات سياسية نهائية تترتب عليها آثار تتجاوز حدود مجموعة العشرين. وكرر نداء وفده لاتخاذ مبادرات مبتكرة لتحمل عبء الدين للمساعدة على علاج عبء الدين الذي يؤثر على البلدان المتوسطة الدخل في سياق الأزمة العالمية. ووجه الانتباه إلى أثر النكوص الاقتصادي العالمي على الهجرة ومختلف البرامج الرامية إلى علاج هذه المسألة، مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وذكر أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ أداة قيمة أخرى لمناقشة التنقل البشري والتنمية في إطار الأمم المتحدة.

٢٥ - ووجه انتباه اللجنة، فيما يتعلق بتغير المناخ، إلى الأهداف الرئيسية المحددة في إعلان مانيلا للصناعة الخضراء في آسيا: كي تضع الحكومات سياسات وأطر تنظيمية ومؤسسية تؤدي إلى الانتقال إلى صناعات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وانخفاض انبعاثات الكربون، وتتسق مع مبدأ الأعمال التجارية القابلة للاستدامة. وقال إن مناقشات تغير المناخ التي يشارك فيها وفده بنشاط يجب أن تتجاوز في نظرها المصالح الضيقة، وأن تتوصل إلى سبيل للتنمية المشتركة والمستدامة يضع حدا للنشاط البشري الكارثي على كوكب الأرض.

٢٦ - **أباكان** (تركيا): ذكر أن الأزمات المالية والاقتصادية المتزايدة الحاصلة مؤخرا، بالاقتران مع التقلبات في أسعار الوقود، وانعدام الأمن الغذائي، وجائحة الأنفلونزا، وتغير المناخ، قد برهنت مرة أخرى على ضرورة بذل جهود جماعية للتوصل إلى حلول عالمية. ويجب أن تبذل اللجنة قصارى جهدها لمعالجة كل جوانب جدول أعمال التنمية من زاوية الخيارات السياسية العامة والتنفيذ على حد سواء، مع التركيز على القضاء على جميع العوائق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الموجودة حاليا والتي تعترض سبيل التنمية المستدامة في هذا الصدد. وأعلن أن تركيا تؤيد تمام التأييد قيام الأمين العام في عام ٢٠١٠ بعقد اجتماع قمة رسمي لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد الجهود والإجراءات اللازمة للسنوات الخمس النهائية قبل عام ٢٠١٥.

٢٧ - وأضاف أن عبء التحديات العالمية تشعر به على أكبر نحو البلدان النامية التي استفادت أقل استفادة من العولمة وعانت على أكبر وجه من آثارها المعاكسة على النمو والعمالة والرفاهة الاجتماعية. ويقدر أن ما بين ٧٣ مليونا و ١٠٣ ملايين من الناس سيبقون فقراء أو سيدخلون في نطاق الفقر نتيجة للأزمة العالمية، وبهذا يصبح القضاء على الفقر، مع انكماش الاقتصادات، التحدي الرئيسي أمام المجتمع الدولي.

٢٨ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لدعم العالم النامي في سيره على السبيل نحو التنمية المستدامة، في إطار جدول أعمال إنمائي عالمي جديد وعن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية وتعزيز المرافق التجارية. وإذا أمكن إكمال مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية بنجاح سيؤدي هذا إلى تعزيز إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي.

٢٩ - ويتسم الوفاء بالالتزامات بأنه ذو أهمية حيوية في السعي إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامين للجميع. وترى تركيا، بصفتها مانحا بازغا وعضوا في مجموعة العشرين، أن المساعدة الإنمائية الرسمية واحدة من الأدوات الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها تلتزم بإثراء وتعميق جدول أعمالها الإنمائي لمصلحة الجميع، ولا سيما أقل البلدان نموا.

٣٠ - ويمكن زيادة تعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل زيادة فعاليتها وكفاءتها، وكفالة أن تحقق المساعدة الإنمائية نتائج محددة وتعجل التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تضطلع المنظمة بدور حاسم

الأهمية في تعزيز التضامن والتنسيق والشراكة بين الجهات المانحة والعالم النامي، ولا شك في أن تنفيذ نهج ''الأمم المتحدة الواحدة'' خطوة في الاتجاه السليم. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يكون التعاون الإنمائي قائما على الطلب ومستندا إلى استراتيجيات وخطط البلدان النامية ذاتها.

٣١ - وتغير المناخ واحد من أهم التحديات التي تواجه العالم وأصبحت آثاره السلبية ملموسة في كل مكان. وينبغي أن يكون التصدي الموثوق لتغير المناخ آتيا من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، مع توجيه الجهود الدولية لمكافحة الانبعاثات العالمية على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة، دون تعريض مبادرات التنمية المستدامة للخطر، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية إلى نقل التكنولوجيا والتمويل. ولقد أتى اجتماع القمة المعني بتغير المناخ الذي عقده الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر في حينه تماما، ووجه رسالة قوية إلى المفاوضين بوجوب التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن.

٣٢ - وقال إن تركيا ترحب بالجهود الرامية إلى تعزيز ترشيد جدول أعمال اللجنة، إلا أنه لا يزال يلزم، نظرا لاتساع نطاق المسائل المعروضة على اللجنة وطابعها المضموني، بذل جهود إضافية لتركيز المناقشات على الخيارات السياسية التي تركز على النتائج. ومن الأهمية الأساسية أيضا تنسيق الأعمال المضطلع بها في اللجنة مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترى تركيا أيضا أن هناك مجالا للتحسين في إعداد التقارير، بإثراء محتواها وتجنب الازدواج.

٣٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): ذكر أن حالة الاقتصاد العالمي عامة قد ازدادت ترديا وأن العبء الواقع على البلدان النامية قد استفحل. وأن الأزمات والتحديات المتعددة والمترابطة في مجالات الطاقة والأغذية وتغير المناخ قد ازدادت تفاقما نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية التي أدت إلى انتكاس اقتصادي عالمي. ويتعين على اللجنة الثانية أن تعالج كل هذه المسائل بطريقة تتناسب وجسامتها. ويلزم اتباع نهج مبتكرة عملية المنحى، بالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية على تنفيذها.

٣٤ - وأضاف أنه ليس بوسع غالبية البلدان النامية أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد لها، حتى من قبل وقوع مختلف الأزمات، وأنه قد ازداد تقويض جهودها منذ حدوث هذه الأزمات. ويجب أن توفر هذه الدورة الحافز السياسي والتوجيه اللذين تقوم إليهما حاجة شديدة في التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والذي سيستعرض التقدم المحرز في تحقيقها ويحدد الطريق إلى الأمام.

٣٥ - ولقد فرضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية صعوبات إضافية عديدة على البلدان النامية. وينبغي أن تبين مداولات اللجنة والقرارات التي تتخذها هذا الواقع. وثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء الأزمة، مع التنفيذ العاجل للالتزامات الإنمائية القائمة حاليا والاضطلاع بالتزامات جديدة وإضافية بهدف شامل يتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وبلوغ غاية التنمية المستدامة. وفي حين أن البلدان النامية هي أكثر البلدان تضررا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية فإن هذه الأزمة نشأت عن الاختلالات والعيوب الهيكلية الموجودة في النظام السائد حاليا. ويجب، بناء على ذلك، أن تكون المناقشات والقرارات قائمة على نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، بغية إجراء إصلاح شامل وأساسي للنظام الاقتصادي والمالي الدولي. ويلزم تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في عمليات

صنع القرارات ووضع المعايير، بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية.

٣٦ - ولقد وضعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قيودا إضافية عديدة على تمويل التنمية منذ اعتماد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأدى العسر في القطاع المالي إلى فرض قيود شديدة على التمويل الذي يمكن أن تحصل عليه البلدان النامية في شكل تدفقات استثمارية، وتجارة، ومساعدة إنمائية رسمية، وائتمان، زاد من تعقيدها تضاؤل التدفقات الآتية من السياحة والنقص الحاصل في حوالات المهاجرين. وتتطلع مصر إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر كفرصة للتصدي للكثير من التحديات التي برزت على امتداد السنة الماضية. كما أنها تعتزم أن تعمل على نحو بناء مع شركائها لتحديد الشواغل وعلاجها عن طريق القرارات ذات الصلة.

٣٧ - وتغير المناخ مسألة ذات أهمية كبيرة لكل البلدان عامة وللبلدان النامية خاصة. وينبغي أن تؤدي الرسالة السياسية القوية التي وجهها اجتماع القمة المعني بتغير المناخ الذي عقده الأمين العام في بداية الدورة إلى تعزيز الزخم اللازم في التحضير لمؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية الحيوية أن توجه اللجنة الثانية رسالة بوجوب أن يصل المؤتمر إلى اتفاق إطاري يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة، ويبين على النحو الواجب آراء ومطامح البلدان فيما يتصل بالتخفيف، والتكيف، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات.

٣٨ - ومضى يقول إن الأزمة الغذائية الحالية تمثل تحديا للكفاح العالمي ضد الجوع، وكذلك لجهود البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي. ووجه الانتباه في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٣ الذي أدرج بموجبه بند بعنوان ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي'' في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بناء على مبادرة اتخذتها إندونيسيا وشيلي ومصر لرفع مستوى الاهتمام السياسي المولي في الأمم المتحدة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقال إن مصر تتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي الذي ستعقده منظمة الأغذية والزراعة في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ كمنتدى لمواصلة معالجة هاتين المسألتين الهامتين.

٣٩ - ويلزم أن تتحرك اللجنة إلى الأمام في هذه الدورة نحو وضع خطة شاملة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالطاقة، بما في ذلك إنشاء آلية فعالة لنقل تكنولوجيات الطاقة المتقدمة إلى البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لمصادر الطاقة المتجددة.

٤٠ - وما زال التوصل إلى اتفاق طموح وإنمائي المنحى بشأن جولة الدوحة الإنمائية أمرا يراوغنا. ويلزم أن توجه اللجنة رسالة قوية للالتزام السياسي بالانتهاء السريع من هذه الجولة. بل إن الانخفاض الذي تحدثه الأزمة الراهنة في حجم التجارة الدولية، ولا سيما في صادرات البلدان النامية، وزيادة النزعات الحمائية جعلا من هذا الهدف أمرا أكثر إلحاحية.

٤١ - ومن الأهمية الفائقة تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا لأن هذه القارة أبعد من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إعلان الأمم المتحدة السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا المعتمد في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، ولا سيما فيما يتصل بإنشاء آلية لرصد تنفيذ الالتزامات الإنمائية.

٤٢ - وتكرر مصر تأكيد التزامها الطويل الأجل بدعم التحديات والاحتياجات الإنمائية لجميع فئات البلدان النامية،

وبخاصة أقل البلدان نموا، التي تتطلب الآن دعما إضافيا جديدا وموارد إضافية جديدة من المجتمع الدولي للتصدي للحالة العالمية الصعبة السائدة حاليا. وتعلق مصر أيضا أهمية كبيرة على عمليات الأمم المتحدة الأخرى الحاصلة خارج اللجنة الثانية والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على مداولاتها، مثل فريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية لمتابعة المسائل الواردة في نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية. ويتعين أن تأخذ اللجنة في مداولاتها في الاعتبار التقدم المحرز في هذه العمليات، مع إيلاء الاعتبار أيضا للعمليات الأخرى الجارية خارج الأمم المتحدة ولكنها تؤثر أيضا تأثيرا مباشرا على أعمال اللجنة. وعلى سبيل المثال، ترى مصر أن جهود مجموعة العشرين يمكن أن تستفيد من زيادة التنسيق مع الأمم المتحدة، وأن تكوينها يتعين أن يكون أكثر تمثيلا، وبخاصة فيما يتعلق بأفريقيا.

٤٣ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): ذكرت أنه في حين أنه ربما يكون قد تسنى تجنب حدوث انهيار اقتصادي عالمي، فإن الأمر لا يزال يقتضي تأمين حدوث انتعاش مستدام وقوي، خاصة للبلدان النامية. ولا يزال يتعين معالجة الأسباب الجذرية لمسائل الأمن الغذائي الملحة معالجة كافية. وفي الوقت نفسه، ما برح الخطر الناشئ عن تغير المناخ ماثلا على الدوام. وكما أوضح رئيس البرازيل في بيانه أمام الجمعية العامة، فإن العمل الجماعي في عالم متزايد الترابط ليس خيارا وإنما هو ضرورة، وما فتئت الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لهذا الجهد.

٤٤ - وما زال التغلب على الأزمة المالية والاقتصادية يمثل شاغلا مستمرا، ولا سيما لدى البلدان النامية. وتم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، واجتماعي قمة مجموعة العشرين في لندن وبيتسبرغ، ولقاءات دولية أخرى عديدة، وضع مجموعة من التدابير لتجنب الانهيار الاقتصادي وإرساء أسس الانتعاش، إلا أنه لا يزال يتعين عمل الكثير: فالبلدان النامية تحتاج إلى موارد جديدة وإضافية لتنفيذ سياسات مواجهة التقلبات الدورية؛ ويتعين إصلاح أنظمة الأسواق المالية إصلاحا شاملا لتجنب تكرار المشاكل التي أدت إلى الأزمة. ويجب إصلاح هيكلي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعبير عن مجموعة أكثر توازنا من المصالح والاستجابة للواقع الاقتصادي الجديد، بإعطاء صوت أكبر وتمثيل أوسع للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، تمثل الالتزامات المقدمة مؤخرا في بيتسبرغ، رغم كونها غير كافية، خطوة في الاتجاه السليم.

٤٥ - ولا تزال الشواغل مستمرة بشأن الأمن الغذائي. ويلزم بالإضافة إلى ضمان وصول أغذية كافية إلى الجائعين والضعفاء، معالجة الاختلالات الأساسية التي أدت إلى نقص الاستثمارات في الزراعة، ولا سيما في البلدان النامية. ولهذا ترحب البرازيل بمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي الذي ستعقده منظمة الأغذية والزراعة في روما في تشرين الثاني/نوفمبر، كفرصة لمناقشة اعتماد نهج متكامل للأمن الغذائي يؤدي إلى حلول شاملة طويلة الأجل. ويجب أن يتضمن هذا النهج الاستثمار في الإنتاج والهياكل الأساسية، والبحث، والتجارة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والمساعدة الغذائية الطارئة، والجوانب التغذوية. وينبغي إيلاء اهتمام ودعم خاصين للاحتياجات الزراعية والغذائية لأفريقيا. ويلزم، فيما يتصل بتعزيز إدارة الأمن الغذائي، تعزيز منظمة الأغذية والزراعة، وبخاصة لجنتها للأمن الغذائي العالمي.

٤٦ - ومضت تقول إن التصدي لآثار تغير المناخ حاسم الأهمية أيضا، بالنظر إلى الصلة الوثيقة بين تغير المناخ والتنمية. ولا يمكن أن يظل العالم منتظرا: ولا بد من التوصل إلى التزامات جسورة في كوبنهاغن. ولا يمكن مواجهة التحدي المتمثل في إبقاء الاحترار العالمي دون الرقم المستهدف البالغ درجتين مئويتين إلا بالتوصل إلى اتفاق

شامل وطموح في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الخاص بها، وتحت مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة، وحسب قدرات كل بلد. ولكي تبدأ البلدان النامية السير على طريق التنمية التي تقل فيها انبعاثات الكربون فلا بد من إتاحة إمكانية الحصول على التكنولوجيا وتوفير إمكانية نقلها، وكذلك توفير موارد مالية جديدة وإضافية كافية للإجراءات الوطنية للتخفيف والتكيف، وفقا لأحكام الاتفاقية الإطارية.

٤٧ - وتزداد اليوم أهمية وإلحاحية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وفي عام ٢٠٠٢ في جوهانسبيرغ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجالات عديدة، لا يزال التردي البيئي يؤثر على أسباب عيش الملايين من الناس على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان، إعادة الالتزام بالاتفاقات والتوصل إلى وسائل مناسبة للتنفيذ، إذا أريد للعالم أن يكون بوسعه أن يكفل النمو الاقتصادي، مع الحماية البيئية والتقدم الاجتماعي.

٤٨ - ولقد شجع البرازيل التأييد الذي حصلت عليه من بلدان عديدة لعرضها استضافة مؤتمر جديد للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. والبرازيل على استعداد للعمل مع الشركاء لتحديد مواضيع هذا المؤتمر، على أمل التوصل إلى اتفاق واسع يتم الإعراب عنه في القرار المتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي ستتخذه اللجنة.

٤٩ - ويجب، في مواجهة التحديات الحالية، أن تواصل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة إيلاء الأولوية للمبادرات الرامية إلى تقديم المساعدة الإنمائية والقضاء على الفقر، وفقا للأولويات والخطط الإنمائية الوطنية. والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج مؤهلة على نحو فريد لحشد الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية. والبرازيل على استعداد للعمل على نحو بناء مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لا في أنشطته اليومية فحسب وإنما أيضا لتحسين تصميمه المفاهيمي، وإطاره الإداري، ونظامه الداخلي.

٥٠ - **السيد الناصر** (قطر): ذكر أن العولمة أتاحت دون شك فرصا عديدة، ولكنها طرحت أيضا مجموعة من المشاكل فيما يتصل ببلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وللاستفادة من هذه الفرص، اتخذ عدد من البلدان النامية خطوات هامة في سبيل الحد من الفقر والقضاء على الجوع والأوبئة. غير أن تقدمها، بعد أن انقضى ما يزيد على نصف الموعد النهائي المحدد لبلوغ هدف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، بدأ يتعثر نتيجة لكل من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأزمة الغذائية. وينبغي أن تكون هذه الحالة نقطة البداية للحوار في اللجنة هذا العام، نظرا لما لها من آثار رئيسية على التعاون من أجل التنمية.

٥١ - وعلى الرغم من أن الأزمة بدأت في المقام الأول في البلدان المتقدمة، فإن أقل البلدان نموا ستكون أكثر من يتضرر بعواقبها لأنها أقل قدرة على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أنفسها. ويتعين، بناء على ذلك، أن تكون مصالح هذه البلدان في صلب الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل للأزمة. ومن الأهمية الحاسمة إعادة تشكيل النظام المالي العالمي بطريقة توفر للبلدان النامية موارد كافية، ولا تعوق قدرتها على تنمية مواردها المحلية، وتسمح بوجود نظام محلي يدعم الاستثمارات المحلية لحشد هذه الموارد.

٥٢ - وأردف يقول إن قطر تعلق أهمية كبيرة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى التعاون الثلاثي الذي يشمل بلدان الشمال في الميادين الاقتصادية والمالية والتقنية. وأنه يرى، بصفته رئيسا للجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى

المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن من المشجع أن الدول الأعضاء جميعها اتفقت على مشروع القرار المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين البلدان النامية الذي سيعقد في كينيا في كانون الأول/ديسمبر.

٥٣ - ويقتضي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تهيئة الأحوال الممكّنة على الصعيدين الوطني والدولي كليهما لحشد الموارد المالية اللازمة. وهكذا، تكتسي الشراكة العالمية أهمية كبرى لتنشيط الجهود الرامية إلى بلوغ تلك الأهداف التي سيتم استعراض التقدم المحرز فيها في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، يشكل استمرار الجمود في المفاوضات المتعلقة بجولة الدوحة تهديدا هاما للنظام التجاري المتعدد الأطراف ولقدرة البلدان على تحقيق تلك الأهداف. وتطلب قطر إلى البلدان المتقدمة إبداء حسن النية والمرونة لكفالة نجاح جولة الدوحة.

٥٤ - وانتقل إلى تغير المناخ فأكد التزام قطر التام بالمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ولا سيما المبدأ السابع بشأن المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة، واستمرار تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وخطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢. وقال إنه لا يمكن التوصل إلى حلول فعالة لتغير المناخ إلا عن طريق اتباع نهج متكامل في إطار عملية التنمية المستدامة. وسيكون مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في البرازيل في عام ٢٠١٢ اختبارا حقيقيا لاستعداد المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته.

٥٥ - وأضاف أن قطر ستستضيف، بدافع من إيمانها بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لاستعراض التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في الكفاح ضد جميع الممارسات الفاسدة التي تعوق النمو الاقتصادي. وقال إن قطر تشعر، على الرغم من التحديات، بالتفاؤل بشأن إدراك المجتمع الدولي لمسؤوليته، وقدرته على استعادة حيويته في التعامل مع أزمات غير عادية.

٥٦ - **السيد مبويندي** (ناميبيا): قال إن خطر تغير المناخ يتجلى في أحداث تقع يوميا. وأن تغير المناخ شيء من صنع الإنسان، يحدث نتيجة للأنماط التاريخية للإنتاج والاستهلاك التي تقوض أساس بقاء الجنس البشري ذاته. وأوضح أنه عملية بطيئة تجاهل فيها علامات الإنذار من ينكرون واقعه بدافع من مصالحهم الخاصة بهم، ومن يسعون إلى تحقيق فوائد اقتصادية في الوقت الذي يعرضون فيه للخطر ذات بقاء الجنس البشري. ومع تقدم البلدان النامية في عمليتي تصنيعها وتنميتها، أصبحت هي أيضا من المصادر الهامة لانبعاثات غازات الدفيئة، وهذا اتجاه يحتمل أن يستمر إذا لم يتم وقفه عن طريق مزيج من المبادرات الوطنية والاتفاقات الدولية. غير أنه لا يمكن ممارسة الحق في التنمية على حساب الحق في الحياة: فالخطأ لا يصلحه خطأ آخر.

٥٧ - وتتمثل دبلوماسية تغير المناخ حاليا في تحديد ما يلزم عمله، وهذا يقتضي ضمنا تشاطر المعلومات عن أنشطة كل بلد أو مجموعة من البلدان على الصعيد الوطني أو الإقليمي من ناحية، والإدلاء ببيانات تقوم على المبادئ عما يجب أن يحدث على الصعيد المتعدد الأطراف من ناحية أخرى. وتغير المناخ عالمي في طبيعته: والمبادرات الوطنية هامة ولكنها لن تكون ذات بال إلا إذا اقترنت في الوقت نفسه باتفاقات متعددة الأطراف تتم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتدعمها إجراءات جماعية. وليس الفشل في كوبنهاغن خيارا يمكن الإقدام عليه. وينبغي أن تكون الالتزامات المالية والتدفقات التي يمكن التنبؤ بها عنصرا

أساسيا في أي اتفاق يتم التوصل إليه في كوبنهاغن من أجل مساعدة البلدان النامية في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف، وإيجاد اقتصاد تنخفض فيه انبعاثات الكربون. وينبغي توفير موارد كبيرة لأغراض البحث والاستحداث، بغية تحسين التكنولوجيات الموجودة حاليا واستحداث تكنولوجيات جديدة وتوفيرها للبلدان النامية.

٥٨ - وتمثل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية فرصة تاريخية لإنهاء ظاهرة الارتفاع والانخفاض السريعين التي اتسم بها الاقتصاد العالمي طيلة سنوات. ولقد أدى عدم تنظيم الاقتصاد إلى فوضى ثم إلى كارثة مالية في نهاية المطاف. وتجاهل من استفادوا من هذا النظام علامات الإنذار؛ وعندما بلغت هذه العلامات مستوى أعلى مما يمكن تجاهله، بُذلت محاولات لإنقاذ المذنبين. ووضع الانهيار الحاصل حاليا ضغوطا شديدة على الميزانيات الوطنية. وأدى إلى مشاكل في موازين المدفوعات، وزاد من البطالة، وأدى إلى تردي حالة الفقر. ولا تزال جولة الدوحة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية مجمدة و لم تف بعد بوعودها الإنمائية. وتتعرض التجارة الحرة الآن إلى تهديد من النزعات الحمائية التي من شأنها إذا سمح لها بالاستمرار أن تؤثر سلبا على التنمية والكفاح ضد الفقر والجوع. ولهذا تطلب ناميبيا إلى كل المجموعات المتفاوضة أن تبذل جهدا متضافرا للتوصل إلى اتفاق وتحرير إمكانات التجارة كيما تسهم في التنمية. وينبغي وضع هيكل للإدارة من شأنه أن يكفل عدم تكرار الأزمة الحالية وإمكانية صمود البلدان أمام الصدمات الدورية.

٥٩ - **السيدة آيتيموفا** (كازاخستان): ذكرت أن التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي على امتداد السنوات الستين الماضية لم يتمكنا من حل مشكلتي الفقر والجوع الأبديتين. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في التزايد، والأمم المتحدة بما لها من وكالات متخصصة وصناديق وبرامج، هي المنظمة العالمية الوحيدة القادرة على علاج مثل هذه المشاكل. ولقد دفعت الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ العالم إلى إعادة النظر في الكثير من النهج المفاهيمية التي بدت من قبل منقوشة على الصخر. ولا مبالغة في التأكيد على أهمية تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، ومؤتمر الدوحة للاستعراض لعام ٢٠٠٨، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٩، ونتائج غيرها من المؤتمرات واجتماعات القمة.

٦٠ - ولقد تسبب التباطؤ الحاصل في الاقتصاد العالمي في وقف التقدم على سبيل تحقيق العديد من الدول الأعضاء الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وأصبح هذا يتطلب الآن مضاعفة جهود البلدان النامية والبلدان المانحة كلتيهما إن لم يكن زيادتها إلى ثلاثة أمثالها لتخفيف نتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وينبغي القيام، كجزء من الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى في عام ٢٠١٠، بتنقيح المهام والمؤشرات المتعلقة بكل من الأهداف الإنمائية للألفية وتكييفها مع الواقع الاجتماعي - الاقتصادي لكل بلد من البلدان، مع توفير صورة أكثر موضوعية للتنفيذ في إطار مختلف مناطق البلدان.

٦١ - وأضافت أن كازاخستان تتخذ الآن تدابير محددة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تعزيز الأهداف التي تحققت من قبل، وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وتعميم الاستدامة البيئية، والسياسة الإنمائية الموجهة نحو المجتمع في كل الاستراتيجيات والعمليات الوطنية والقطاعية والمحلية هي حجر الزاوية في سياسة الدولة. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة، تواصل الحكومة الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية. وتتضمن تدابير مواجهة الأزمة أيضا خططا لحفز تنمية رأس المال البشري والعمالة، وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية،

وتقوم الأولويات الإنمائية للبلد على أساس أهداف وغايات برنامج عمل الماتي.

٦٢ - وتم في نيسان/أبريل توقيع إطار جديد للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، يغطي أنشطة الأمم المتحدة في مجالات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المستدامة، والإدارة العامة الفعالة، بما في ذلك منع الممارسات الفاسدة ومكافحتها، وجميعها تتفق والأولويات الوطنية في كازاخستان.

٦٣ - وتمكنت كازاخستان، بفضل ما اتخذته الحكومة من تدابير، من الحفاظ على الاستقرار في سوقها الغذائي المحلي، على العكس من الأزمة الغذائية الحاصلة في الكثير من البلدان. كما أنها حسنت الاستثمار في القطاع الزراعي، ولكنها لن تكون قادرة في واقع الحال على إنتاج محاصيل أكبر من المنتجات الغذائية إلا إذا تم توفير موارد مالية كافية للقطاع الزراعي. وستشارك كازاخستان، بصفتها دولة متوسطة الدخل، في تمويل المشاريع في الدورة البرنامجية الجديدة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتتطلع إلى معرفة أفضل الممارسات في أشكال التمويل المبتكرة التي يمكن التنبؤ بها، ولا سيما عن طريق الشركات العامة - الخاصة للتنمية، واشتراك القطاع الخاص المسؤول اجتماعيا لتوليد النمو الاقتصادي وتعزيز تهيئة بيئة ممكّنة للجميع. وتوافق كازاخستان على أنه ينبغي معالجة مسائل الأمن الغذائي عن طريق اتباع نهج متوازن، مع احترام القواعد الدولية للتجارة المنصفة، ودعم المساعدة الإنسانية، والتنمية الزراعية المستدامة. وكازاخستان على استعداد لزيادة مساهمتها في حل الأزمة الغذائية العالمية، لا بزيادة حجم إنتاج الحبوب فحسب، وإنما أيضا بزيادة صادراتها. وتتوقع كازاخستان في عام ٢٠٠٩ أن يزيد محصول الحبوب على ١٧ مليون طن، يعتزم توجيه معظمها للتصدير. إلا أنه على الرغم من إمكانات كازاخستان التصديرية واكتفائها الذاتي في تزويد سوقها الداخلي بالمنتجات الغذائية الأساسية، فإن أراضيها القابلة للزراعة في كل أنحاء البلد تعاني من ندرة المعدل السنوي لسقوط الأمطار، وهذا عامل يثير القلق، ولا سيما في أحوال التغير الكبير في المناخ.

٦٤ - وما برحت إدارة موارد المياه العابرة للحدود في آسيا الوسطى تشكل أولوية لكازاخستان. وتترسخ جذور الجفاف والتصحر في كازاخستان في تركة البلد الجغرافية والمناخية والتاريخية. وتدين كازاخستان بالامتنان لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، والبلدان المانحة، وغيرها من الشركاء لما قدموه من مساعدة ودعم في معالجة مشاكل حوض بحر آرال. وكازاخستان على استعداد للتعاون على نحو أكبر في تعزيز إدارة موارد المياه.

٦٥ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أصبحت كازاخستان رسميا طرفا في بروتوكول كيوتو ومرفقه الأول. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستخفض كازاخستان انبعاثاتها من الكربون بنسبة ٢٥ في المائة، بالقياس بمعدلات عام ١٩٩٠، وتعتزم أن تشارك مع جميع الدول الأعضاء مشاركة تامة في المرحلة النهائية من المفاوضات التي يمكن أن تمهد السبيل إلى تهيئة بيئة تنخفض فيها انبعاثات الكربون في فترة ما بعد كيوتو.

٦٦ - وتنظر كازاخستان إلى التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على أنه عنصر أساسي الأهمية في التنمية المستدامة للدولة. وموقع كازاخستان الجغرافي السياسي بين أوروبا وآسيا يمكنها من المواءمة بين النهج الأوروبية والأسيوية للتجارة الدولية، والطاقة والنقل، والحماية البيئية، وما إلى ذلك. ويمثل توسيع نطاق التعاون وتعميقه مع بلدان أوروبا وآسيا إحدى أولويات السياسة الخارجية لكازاخستان التي تسعى إلى تحقيق التنمية السياسية

والاقتصادية السلمية والمستدامة لجميع الدول المجاورة. وتعتزم كازاخستان، بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تجعل تحقيق الاستقرار في الحالة في أفغانستان واحدة من أهم أولويات تلك المنظمة، وستواصل تقديم المساعدة الإنسانية والتقنية لذلك البلد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.